14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الأربعاء - 29 ديسمبر 2010 - العدد 15037
Wednesday - 29 December 2010 - Issue 15037

www.14october.com

أقر عدداً من المشاريع وناقش مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2011.. مجلس النواب:

التأكيد على ضرورة التزام الحكومة بتنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بالتنمية المستدامة ومكافحة البطالة والفقر

التشديد على التطبيق الصارم للقوانين النافذة ومكافحة الفساد

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية حول مشروع القانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (25) لسنة 1999م والخاص بتنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية بصيغته النهائية.

كما أقر تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية بشأن تعديل المادة (50) من القانون رقم (17) لسنة 2004م حول تنظيم حماية الثروة الحيوانية بصيغته النهائية.

وفي سياق متصل أقر مجلس النواب تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية حول مشروع القانون الخاص بتعديل المادة (40) من القانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها.

من جانب آخر ناقش المجلس تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2011م.

من أعمال جلسات النواب أمس

دعوة الحكومة إلى مواصلة الإجراءات للسيطرة على عجز الموازنة

المطالبة بالاهتمام بقطاع التصدير والعمل على تطوير البنى المؤسسية والتحتية

وأكد نواب الشعب ضرورة أن تلتزم الحكومة بتنفيذ توصيات المجلس السابقة وما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية في كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة ومكافحة البطالة والفقر لما من شأنه تحسين مستوى الدخل .. مشددين على التطبيق الصارم للقوانين النافذة ومكافحة الفساد وحتى لا تكون توصيات المجلس حبراً على ورق.

وقدروا نجاحات الحكومة التي تحققت في مختلف المجالات كالمحافظة على سعر الصرف وانجاز العديد من مشاريع الجسور والطرقات والإنفاق وغيرها .. وان هذا لا يعفي الحكومة من القيام بكافة المهام والالتزامات المناطة بها لما من شأنه تحقيق الرخاء الاقتصادي والحفاظ على الأمن والاستقرار.

وأشار أعضاء مجلس النواب إلى أن تقييد وتخفيض الإنفاق العام في الموازنة يجب أن لا ينعكس سلباً على حساب الجانب الاستثماري الذي انخفضت نسبته في إجمالي الإنفاق العام في مشروع موازنة 2011م إلى (20 بالمائة) مقارنة بنسبة (28 بالمائة) في موازنة العام الجاري 2010م .. محذرين من أن هذا التوجه سيكون له انعكاسات سلبية ومخاطر كبيرة على مختلف الجوانب والأنشطة ، ما يقلل من فرص زيادة التشغيل ، والحد من البطالة ، والتخفيف من الفقر.

وفي ما يتعلق بعجز الموازنة العامة، أكد نواب الشعب أن هذا الأمر كان وما يزال محل اهتمام ومتابعة مستمرة من قبل المجلس حيث سبق وأن أصدر العديد من التوصيات المتكررة من عام إلى آخر أثناء مناقشة وإقرار الموازنات العامة للدولة وحساباتها الختامية للسنوات الماضية ، ونبه فيها الحكومة إلى ضرورة وأهمية اتخاذ الإجراءات والمعالجات الكفيلة بالسيطرة على عجز الموازنة وإبقائه في الحدود الآمنة، كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، وخلق البيئة الملائمة الداعمة للنمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار ، وأن يكون تمويل العجز من مصادر غير تضخمية، والعمل على تنمية الموارد غير النفطية لقطاعات (الثروة السمكية، والسياحة) وغيرها من المصادر.

وحث نواب الشعب على ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة برفع وتيرة تحصيل الموارد العامة الذاتية غير النفطية وفقاً لما تقضي به التشريعات النافذة بالإضافة إلى نقص الموارد من النفط نتيجة توقع تراجع حصة الحكومة من إنتاج النفط بمقدار مليون برميل مقارنة بالتقديرات 2010م إلى جانب تواضع إيرادات مشروع الغاز الطبيعي المسال بسبب استرداد الالتزامات المالية للمشروع التي تأتي في إطار اتفاقية تمويل المشروع.

وفي ما يتعلق بالتقديرات المرصودة في مشروع موازنة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2011م أشار أعضاء المجلس إلى أنها لم تأت بجديد، حيث تبين من خلال متابعة الأداء المالي عاماً بعد آخر وجود اختلالات إدارية وتنظيمية حدت من فاعلية وكفاءة أدائها وأعاقت تحقيق الأهداف التنموية والخدمية والاجتماعية التي أنشأت من أجلها، وأن أوضاع الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة ما زالت بحاجة إلى الدراسة الجادة من قبل الحكومة وصولاً إلى معالجات جادة تسهم في تحسين أدائها الإداري والمالي من خلال تحصيل مواردها وتوجيهها إلى أنشطتها الرئيسية المنصوص عليها في قوانين إنشائها وتعزيز دورها في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب ورفع معدلات النمو والتخفيف من الفقر وزيادة كفاءة وعائد الإنفاق العام من جانب آخر.

وأكد النواب ضرورة احتواء التضخم، للحد من ارتفاع الأسعار ، وكذا الحفاظ على استقرار سعر الصرف ، والاستمرار في المتابعة والرقابة القانونية على سوق الصرف ، بما يؤمن الاستقرار في هذا المتغير ، ويعزز الثقة بالعملة الوطنية .. مقدرين ومثمنين ما بذلته الحكومة في الحفاظ على إعادة سعر الصرف للعملة الوطنية.

وطالبوا بإعطاء اهتمام خاص بقطاع التصدير والعمل على تنمية وتطوير البنى المؤسسية والتحتية اللازمة لتمكينه من تنمية أنشطة ومجالات التصدير وكذا تقديم الحوافز والتسهيلات التي تشجع على زيادة التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية وإيلاء مشكلة البطالة الأولوية في الاهتمام والمعالجة، واتخاذ كافة السبل التي تسهم في التخفيف من هذه المشكلة.

كما أكدوا ضرورة قيام الحكومة بتوفير الاعتماد اللازم لإنجاز المشاريع المتعثرة التي وجه بتنفيذها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابق ووافق عليه، وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي ووزير المالية نعمان الصهيبي ومحافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام ورئيس مصلحة الضرائب احمد أحمد غالب ورئيس مصلحة الجمارك محمد زمام والوكلاء المختصون في الجهات ذات العلاقة.

إعلان

الأمين العام للاتحاد الرياضي للجاليات في السعودية:

اليمنيون يصنعون قدرهم بأنفسهم ودول الخليج صادقة في دعمها

عدن/محمد فؤاد راشد:

حذر الأخ مقبول أمين الرفاعي الأمين العام للاتحاد الرياضي للجاليات العربية والآسيوية والإفريقية في المملكة العربية السعودية «يمني الجنسية» من «محاولة أحزاب اللقاء المشترك إيصال البلاد إلى حالة الفراغ الدستوري عبر رفضها المستمر لدعوات رئيس الجمهورية المتجددة لها للمشاركة في الانتخابات النيابية المقرر عقدها في ابريل من العام القادم ،داعيا إياها إلى المشاركة في الانتخابات»، مشيداً في الوقت نفسه بالحنكة السياسية لفخامة رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح وقدرته على المحافظة على لم شمل هذا البلد.

وأعرب الرفاعي عن ثقته الكبيرة وتفاؤله بان هذا الشعب سيصنع قدره بنفسه من خلال مواجهته لهذه الفوارق والعنصرية والعنف والدمار الذي نشاهده ونسمع عن مآسيه من خلال سيناريوهات الدم والقتل الجاري في بعض الدول القريبة منا أو البعيدة.

وأشاد في الوقت نفسه بالإعلان الصادق والأخوي عن وقوف ودعم دول الخليج لأمن اليمن واستقراره والذي يندرج تحت امن واستقرار دول الجوار.

مقبول أمين الرفاعي

واعتبر أن دول الخليج صادقة من خلال دعمها الدائم والسخي لليمن ولأمنه واستقراره مؤكدا أن هدف الجهات والأطراف التي تحاول تمزيق وحدة هذا الوطن والتي يحرك دماها أصحاب المشاريع الصغيرة من أماكن بعيدة عن المحيط الإقليمي هو بث الفوضى السياسية التي يريدونها وتطبيقا لأجندة معدة ومصدرة تسعى لجر اليمن إلى عواقب لا تحمد عقباها.

وكرر الرفاعي أن امن اليمن من امن تلك الدول الشقيقة وهي تعمل مع بلادنا لما فيه مصلحة واستقرار اليمن.

وقال أن الإخوة اليمنيين المقيمين سواء بدول الخليج أو الدول العربية قد ساهموا في صنع صورة ايجابية عن أنفسهم وبلدهم من خلال أمانتهم وإخلاصهم لوطنهم حتى أصبحت دول الخليج تعتبرهم من المواطنين المميزين في أرضهم بإعطائهم الدرجة الثانية من بين كافة الجنسيات العربية الأخرى المقيمة في المملكة وقد يتساوون في كثير من الحالات مع المواطنين لاسيما في التعليم المجاني.

وأوضح أن نجاح بطولة خليجي (20) قد ساعد وبقوة على إزالة الكثير من الصور المضللة التي كانت عالقة في أذهان بعض الذين قرؤوا أو سمعوا من أماكن وأشخاص مشبوهين سواء بالداخل أو الخارج قبل انعقاد الدورة لعدم علمهم بنواياهم المسيئة لهذا الوطن.

ويعتزم الاتحاد الرياضي للجاليات إقامة بطولة المغتربين لكرة القدم لمنتخب الجالية اليمنية في المملكة التي ستعقد في محافظة تعز بدعوة من نادي الصقر وعرض الشباب المشارك على المؤسسات الرياضية الداخلية سواء الاتحاد اليمني لكرة القدم أو وزارة الشباب والأندية الموجودة في اليمن للاستفادة، مشيرا إلى أن العاشر من أكتوبر من كل عام هو يوم خصص للمغتربين وهو ما اقره فخامة رئيس الجمهورية أثناء انعقاد مؤتمر المغتربين في اكتوبر2009م.

وقال انه كان من المفترض إقامة البطولة في أكتوبر الماضي إلا أن انشغال الجميع بمتابعة ورصد خليجي (20) دفع الاتحاد إلى تأجيلها إلى أكتوبر من العام القادم 2011م.